

اربعاً: انعكاسات مبدأ المشروعية على أعمال الضبط الإداري كما عرفنا آنفاً أن الضبط الإداري كونه عصب السير الحسن للنظام العام وال يجد سبباً له داخل الدولة إل عن طريق مبدأ المشروعية ضمن الأوضاع العادية. تترتب على كل مخالفة للإدارة لمبدأ المشروعية " بطلان التصرف الذي خالف به القانون، بحيث أن البطلان يكون من سلطة يمنحها القانون هذا الحق" كما تبرز أهمية الت ازم الإدارة بهذا المبدأ كون الق ار ارت والتصرفات والعمال التي تقوم بها تتمتع إبتداءاً بقرينة السالمة أي أنها صحيحة ومشروعة وعلى من يدعي العكس إثبات ذلك أمام